

الخطاب الكلامي للإمام الكاظم عليه السلام قراءة تداولية مُدمجة

"The Theological Discourse of Imam Al-Kadhim (Peace Be Upon Him): An Integrated Pragmatic Reading.

م. د. حيدر فاضل عباس يعقوب

المديرية العامة للتربية في كربلاء

الملخص

تمثل العقيدة محوراً أساساً له الأثر الكبير في توجيه حياة الناس، ومن أهمّ مباحث الاعتقاد نظرة الفرد لله تعالى؛ إذ تكمن في هذا الموضوع تفاصيل دقيقة ينبغي للعباد معرفتها والوقوف عليها والاجتهاد في تحصيلها، ومن هنا كان الخطاب الكلامي للإمام الكاظم - عليه السلام - ميدان الاشتغال والسبر بأداة منهجية حديثة تسعى إلى النظر في النصوص عبر نافذة القصد الثاوي وراء المعاني الظاهرية، وكيفية توظيفها توظيفاً حجاجياً.

فالخطاب فعل كلامي، والحُجج لا بدّ لها من خطة وتراتبية تسير على وفقها، ومن هنا كشف البحث عن نوع الأفعال الكلامية التي وظّفها الإمام - عليه السلام - وأسلوبه في التعبير عن ذلك، والبناء السلمي للحُجج التي ساقها في هذا الميدان.

الكلمات المفتاحية: الخطاب، علم الكلام، الإمام الكاظم، التداولية المدمجة، السلم الحجاجي

Abstract

The doctrine represents a central axis with a significant impact on guiding people's lives. One of the most important topics in belief is an individual's perception of God Almighty. This subject contains detailed aspects that worshippers should know, understand, and strive to acquire. Hence, the theological discourse of Imam Al-Kadhim (peace be upon him) becomes a field of study and examination, using a modern methodological tool that seeks to look into the texts through a window of intent underlying the apparent meanings, and how to employ them in a rhetorical way.

Discourse is a speech act, and arguments must follow a plan and a hierarchical structure. Therefore, the research reveals the types of speech acts employed by the Imam (peace be upon him), his style of expression, and the structured construction of the arguments he presented in this field.

Keywords: Discourse, theology, Imam Al-Kadhim, integrated pragmatics, rhetorical structure.

المقدّمة:

تتكوّن المنظومة المعرفيّة والثقافيّة والعقدية لأيّ شخصٍ من الموروث الثقافيّ البيئيّ المحيط به وقت النشأة، وقد تُصقل تلك المنظومة ويُعدّل بعضها في أثناء ممارسة القراءة والتحليل، والإنصات إلى التوجيه والعمل على وقفه، ولا سيّما إذا كان التوجيه والتوضيح صادراً من جهة عليا ولها قدسيّتها.

وفي المقابل يمكن أن تتسرّب إلى النفس جملة من الأمور التي لا ترتضيها المنظومة الثقافيّة، أو ترفضها العقيدة، ومن هنا تأتي أهميّة التوجيه والإبانة لتؤدّي وظيفة أخرى؛ هي المحافظة على الثوابت والقيم وحراسة المثل.

وأنا في بحثن هذا أسلّط الضوء على إشكاليّة عقديّة قديمة، وتوجّج نارها بين الحين والآخر؛ تتعلّق بالله تعالى وصفاته وأفعاله، فأهميّة البحث تأتي من أهميّة الموضوع، وبذلك كانت ثيمة البحث الخطاب الكلاميّ عند الإمام

الكاظم - عليه السلام - وقراءته قراءة منهجية حديثة ذات بعدين؛ أولهما البعد القصدى للنص الكلامي للإمام عليه السلام، وثانيهما التوظيف الحجائي البرهاني لهذه المقاصد، وآلية ترتيبها داخل النص.

وتأسيساً على ذلك قُسم البحث على محاور ووقتت على مكونات العنوان؛ (الخطاب الكلامي)، و(التداولية المدمجة)، ومن ثمّ (الدراسة التطبيقية)، وقد سُبقت هذه المحاور بتمهيد، وخُتمت بنتائج توصل إليها البحث.

التمهيد:

لعلّ الخوض في خطاب قديم ومعالجته على وفق المناهج اللسانية الحديثة فيه نوع من خطورة الوقوع في التقويل، والتمحّل في تحليل الأقوال، ولكن لا يلغي هذا الأمر النظر في النصوص القديمة وبحثها بأدوات حديثة تنتمي إلى مناهج جديدة من شأنها إثراء معاني تلك النصوص وقراءتها قراءة جديدة، ولا سيّما إذا كانت تلك النصوص تنتمي إلى دائرة "المقدّس" من النصوص، وهي تعالج مشكلات مازالت نارها متقدّة، وآثارها بائنة.

ومن العصور التي شهدت اشتداد نار الإشكالات وإتقادها على نحو كبير أواسط القرن الثاني من الهجرة؛ إذ ظهرت فيه الفرق الإسلامية، وتوسّعت الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية، فما كان من الأئمة -عليهم السلام- إلّا التصديّ لجملة من الإشكالات، ومنها ما يتعلّق بالذات الإلهية، وتجسيمها، فكان خطابهم -عليهم السلام- منتمياً إلى الخطاب الكلامي؛ بوصفه الخطاب المحامي عن الشريعة الإسلامية ومتبنياتها، وكان للإمام الكاظم - عليه السلام - كبير الأثر في ردع الأفكار الضالّة وتوجيه الأئمة التوجيه الأصوب، فكانت بعض نصوصه المباركة ميدان اشتغال هذا البحث، فنسأل الله تعالى أن يصاحبنا التوفيق والسداد.

أولاً: الخطاب الكلامي:

يلفّ مصطلح (الخطاب) جدل كبير في تحديد مفهومه ومستويات مدارسته، ونُظر إليه من زوايا متعدّدة، فكان مسعىً لجهد كثير من الباحثين، إلّا أنّه أبى الاستقرار وما زال هذا المصطلح يجول في فروع علمية متنوّعة.

لم يغب هذا المصطلح عن الدراسات اللسانية؛ فجذب الباحثين وغدا قبلة بحثية لهم في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعدّدت الآراء فيه، وقوبل بمصطلح آخر ليس بأفضل حال منه من جهة التعدّد في زوايا تناول؛ أعني به (النص)؛ فمن الباحثين من جعل المصطلحين مترادفين، ومنهم من فرّق بينهما (فاهم، ٢٠١٦، صفحة بحث مخطوط).

وما يعيننا في هذا المحور الوقوف على ما شاع بين الباحثين من مفهوم للخطاب؛ إذ يكاد أن يُجمع على أن الخطاب هو الملفوظات حال استعمالها؛ فقد خُذَّ بأنَّه "اللغة التي يسيطر عليها المتكلم في حالة استعمال" (مداس، صفحة ١٠)، وبطبيعة الحال عندما يطلق المتكلم ملفوظاته لا بدَّ من وجود متلقٍ حقيقيٍّ أو افتراضيٍّ، وكذلك وجود سياق محيط بتلك الملفوظات؛ فالخطاب أيُّ خطاب يقوم على ثلاثة عناصر مجتمعة هي (المرسل، المرسل إليه، والسياق) (الشهري ظ.، ٢٠٠٤، صفحة ٦)، فضلاً عن (الرسالة) النصّ الملفوظ أو المكتوب؛ إذ إنَّ التلَفُظَات هي وحدات الإنتاج اللغويِّ سواء كانت مكتوبة أو [أم] منطوقة، وهي بالضرورة مرتبطة بالسياق" (ربيعه، ٢٠٠٤)، وهو بهذا المفهوم يقترّب كثيراً من المنهج التداوليِّ في دراسة اللغة ومقاصدها؛ الأمر الذي دعا الدكتور محمد محمد يونس إلى أن يفضِّل مصطلح "علم التخاطب" بوصفه مقابلًا دقيقاً للمصطلح الوافد "Pragmatics" نائياً بنفسه عن "التداولية والذرائعية والنفعية" واصفاً إيَّاهما بأنَّها تراجم غير موفقة؛ "لأنَّ هذا المصطلح -وهو إغريقيُّ الأصل- يفسِّره الغربيُّون بأنَّه علم الاستعمال" (يونس، ٢٠٠٤، صفحة ٥).

من هنا يكون مصطلح الخطاب الوارد في صياغة هذا المحور معنياً باللغة في الاستعمال، ولكن ثمة قيد يقيد هذا الخطاب هو الخطاب الكلاميِّ.

ومعنى الخطاب الكلاميِّ؛ الخطاب المنسوب إلى علم الكلام، وهو من العلوم الإسلامية المهمة، التي تستند إلى آليات محدّدة، وتعالج موضوعات محدّدة يمكن أن يفصح عنها عرض موجز لبعض تعريفات هذا العلم.

مما ورد من تعريفات لعلم الكلام ما ذكره ابن خلدون في مقدّمته في قوله: "هو علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرّد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف، وأهل السنّة" (خلدون، ٢٠٠٩، صفحة ٤٨٢)؛ فموضوع هذا العلم "الحجاج" بالأدلة العقلية دفاعاً عن العقائد الإسلامية، وقد أسند الغزاليُّ إلى هذا العلم حراسة عقيدة العوام من الناس بالتصدّي إلى البدع ومحاجة المبتدعين قائلاً: "والقصد من هذا العلم حراسة عقيدة العوام عن تشويش المبتدعة" (الغزالي، ١٩٨٥، صفحة ٣٨/١).

وما يعيننا هنا الطبيعة الحجاجية لهذا النوع من الخطاب؛ إذ إنَّ ملاكه الرئيس هو دحض حجج المبتدعة بالاستدلال العقليِّ؛ فاللغة في المقاربة اللسانية الحديثة ذات وظائف متعدّدة؛ أهمُّها الوظيفة الحجاجية؛ فهي لا تقتصر على التواصل والإبلاغ.

والحجاج نشاطٌ كلاميٌّ وعقليٌّ يهدف إلى حلِّ الخلافات في الرأي؛ وتأسيساً على ذلك يكون ذا طابع نقديٍّ، ولا بدَّ أن تتداخل الاختصاصات المعرفية في عملية التعاطي الحجاجي، والاستدلال على مشروعية مذهب ما؛ فتتضافر الجوانب الفلسفية والعقلية والإمبريقية وغيرها في سبيل تكوين النصِّ الحجاجيِّ (غروب، ٢٠١٦، صفحة ٦).

بوصفه "بنية لغوية مركبة تتفعل بالمقامات، وتتأثر بالأسيقة، وتصورنا الحجة كياناً مجرداً وهيكلًا فارغاً يشغله المحاج/ المؤول بالتصورات والمواقف التي تتوافق ومبادئ اعتقاده، وتتوازي مع مراجع المذهب الذي ينتمي إليه فكره؛ يوجه نسق استدلاله ويُبين تصورات العالم والأشياء" (الشبعان، ٢٠١٠، صفحة ٢٦).

ومراقبة أيّ خطاب وفحصه بغية الكشف عن تقنيات سوق الحجج والاستراتيجية التي يقننها واضع الخطاب لا بدّ من دقّة في النظر، وإعمال للفكر من أجل إظهار الخطّة التي سُوّرت على وفقها الأفكار، وثبّتت الحجج والبراهين، وهذا أمر به حاجة إلى معرفة عامّة بالمحيط الذي انبعث في الخطاب، بما فيه حال المخاطبين، ومرجعياتهم الثقافية التي يستندون إليها.

ثانياً: التداولية المدمجة:

الكشف عن المعاني والمقاصد التي يتضمّننها خطاب ما؛ كانت وما زالت مسعى ومطمحاً تهدف إليه الفلسفات والمناهج كافة؛ وفي سبيل ذلك تعدّدت الآليات، وتنوّعت الأدوات، وبموجب ذلك تعدّدت القراءات للخطاب الواحد، في زمن واحد، أو أزمان متتابعة (الحباشة، مسالك الدلالة في سبيل مقارنة المعنى، ٢٠١٣، صفحة ١١).

ومن المناهج الحديثة "التداولية" التي يمكن أن توصف بأنّها ذات ماضٍ طويل وتاريخ حديث؛ إذا ما نظرنا إلى الهدف الذي تتبغيه بأدواتها؛ فالبحت عن مقاصد اللغة يمكن ملاحظته في المناهج التحليلية القديمة؛ إلا أنّ عملية تجميعها وتهذيبها وتأطيرها في منهج محدّد له مصطلحاته ومقولاته وإجراءاته لم يكن تاريخها بعيداً؛ إذ يعود ذلك إلى النصف الثاني من القرن العشرين، والمنهج التداولي من المناهج المتداخلة الاختصاصات التي انبثقت من فروع علمية حدّدت مسار الدرس التداولي المعروفة؛ "إذ كان لكل مفهوم من مفاهيمه الكبرى حقل معرفي يستمدّ منه مادّته العلمية وتصوّراته عن اللغة والتواصل اللغوي؛ فالأفعال الكلامية مثلاً مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام؛ هو الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج وتيارات وقضايا ... وكذا مفهوم نظرية التخاطب الذي انبثق من الفلسفة الحديثة، ومن فلسفة بول غرايس تحديداً، وأمّا نظرية الملاءمة فقد وُلدت من رحم علم النفس المعرفي، أو من نظرية القوالب على التحديد" (صحراوي، في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، ٢٠١٤، صفحة ٣٢)، فهذا التنوع يشير إلى أنّ اللغة في ميدان الاستعمال مثّلت همّاً رئيساً استطاع المنهج التداولي أن يجمع شتات المعالجات وتأطيرها تأطيراً علمياً لمعالجة اللغة؛ فالتداولية تتعلق بالخطاب تعلقاً كبيراً؛ أي إنّها تدرس اللغة حال استعمالها، ويعرب عن ذلك المعنى تعريفات هذا المنهج، ومن تلك التعريفات:

- التداولية تعني "دراسة اللغة على أنها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في الوقت نفسه" (بلانشيه، ٢٠١٢، صفحة ١٠).
- وتعني أيضًا "مجال استعمال اللغة في التواصل والمعرفة" (موشلار، ٢٠٠٣، صفحة ١١).
- ومن تعريفات التداولية أيضًا تعريف آن ماري ديير، وفرانسواز ريكاناتي بقولهما: "التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب؛ شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية؛ فهي إذن تهتم بالمعنى كالدلالية وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدّد معناها إلا من خلال استعمالها" (بوقرة، ٢٠٠٩، صفحة ١٦٢).
- وقد عرّف الدكتور صلاح فضل التداولية عام ١٩٩٢م بقوله: "هي أحدث فروع العلوم اللغوية، وهي التي تُعنى بتحليل عمليّات الكلام والكتابة، ووصف وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام" (فضل، ١٩٩٢، صفحة ١٠).

والناظر في هذه التعريفات ليجد فيها عاملاً مشتركاً يُجمع عليه الباحثون، يمثّل هذا العامل الثيمة الرئيسة التي بها تتماز التداولية من غيرها من المناهج، وهي تحليل اللغة ورصدها في حال الاستعمال مع ما يرافقها من أسبقة نفسية واجتماعية ومعرفية تسهم على نحو فاعل في الكشف عن المقاصد المشفّرة في الخطاب؛ فهي "علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ودمج من ثمّ مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره" (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، ٢٠٠٥، صفحة ١٦).

وعلى الرغم من أنّ التداولية اليوم لم تعد تداولية واحدة بل تعدّدت مجالاتها إلا أنّها سلّمت بالثيمة الأساس لها، وقد ميّزت أورشيوني بين ثلاث تداوليات رئيسة متجاوزة؛ هي (مقبول، ٢٠٠٦، صفحة ٩):

١- التداولية التلقّظية أو لسانيات التلقّظ مع شارل موريس التي تهتمّ بوصف العلاقات الموجودة بين المعطيات الداخلية للملفوظ، وبعض خصائص الجهاز التلقّظي (مرسل-مقلد-وضعية التلقّظ) التي يندرج في ضمنها الملفوظ.

٢- التداولية التخاطبية أو نظرية أفعال الكلام التي تُخصّص لدراسة القيم التخاطبية داخل الملفوظ التي تسمح له بالاشتغال كفعل لغويّ خاصّ.

٣- التداولية التحاورية التي نتج تطورها الحديث جدّاً عن استيراد الحقل اللسانيّ للأفكار المؤسّسة أصلاً من لدن الإثنولوجيين، وإثنوميتودولوجيي التواصل، وهي تعنى بدراسة اشتغال هذا النمط من التفاعلات التواصلية (الحوارات)؛ بوصفها تبادلات كلامية تقتضي خصوصيتها أن تُنجز بمساعدة دوالّ تلقّظية، ولفظية موازية.

ولهذه الأنماط آليات ومسارات ثابتة توظف لتحليل الخطابات، والكشف عن مقاصدها ومن أهمها: أفعال الكلام، والاقتضاء، والأقوال المضمره، وغيرها، ومحلّ عناية البحث تداولية ديكرو-أنسكومبر؛ التي يُطلق عليها "التداولية المدمجة" أو "الحجاجية اللسانية" (طروس، د. ت، صفحة ٢٠)، وتعتمد هذه التداولية إلى النظر بمنظار مدمج للخطابات بين الحجاج والمقاصد التي يرمي إليها التكوين التركيبي للخطاب، ويمكن القول: "إنها عالجت الحجاج بمنظار تداولي" (معن، ٢٠١٣، صفحة ٢٠)؛ تحمل هذه التداولية مسعى الدمج بين التداولية والوصف الدلالي، أو كما يعبر بعض اللسانيين؛ الدمج بين المكوّن النحويّ التركيبيّ والمكوّن البلاغيّ الدلاليّ (مشالر و آن ريبول، ٢٠٠٨، صفحة ٦٥)، والمكوّن البلاغيّ شديد الارتباط بالنسق الحجاجي، وبما يتضمّنه من مفاهيم وأدلة توظف على أنّها حجج، " فالحجاج برمّته حجاج بالمضامين الدلالية؛ ولذا فالإطار العام الذي يحكم الحجاج هو الإطار الدلالي، غير أنّ ما يتفاعل داخله هو العناصر التداولية بشروط تلفظية" (أزابيط، ٢٠٠٨، صفحة ٨١)، وعلى وفق ذلك تُعرّف التداولية المدمجة بأنّها: " النظرية الدلالية التي تنصبّ على مظاهر تداولية المعنى" (أزابيط، البعد التداولي في الحجاج اللساني استثمار التداولية المدمجة، د ت، صفحة ١٠٢٤/٢).

لم تعد اللغة ذات بعد وظيفي تواسلي فحسب، بل تعددت أبعادها، وتنوّعت وظائفها، ومن تلك الوظائف الرئيسة التأثير في الآخرين؛ إذ يقول ديكرو: "إننا نتكلم عامّة بقصد التأثير" (معن، ٢٠١٣، صفحة ٢٠)، ولعلّ أبرز مظاهر الكلام التأثيرية تتمثل بالحجاج الذي يسعى المحاجّ به إلى التعديل العقديّ أو السلوكي، وهذا ما يقترب من علم الكلام من جانب، ومن مسار الأفعال الكلامية من جانب آخر؛ الأمر الذي دعا إلى أن ننظر إلى الخطاب الكلامي من زاوية تداولية مدمجة.

والذي يبدو أن الدمج المقصود في التداولية المدمجة يكون بين مستويات التداولية الأنفة الذكر؛ إذ يكون التعامل مع مستوى التلقظ بحثاً عن مكامن خطابية بصورتها التحاورية المفضية للحجاج، والسعي إلى الإقناع؛ فبذلك تتحقّق السمة التأثيرية للغة، ولا سيّما إذا علمنا أنّ الحجاج من وجهة نظر ديكرو حجاجان؛ العادي و الفنيّ، وتتعامل التداولية المدمجة مع النوع الثاني؛ أي الحجاج بمعناه الفنيّ الذي "يدلّ على صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب المدرجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية والخاصية الأساسية للعلاقات الحجاجية أن تكون درجية، أو قابلة للقياس بالدرجات؛ أي تكون واصله بين سلال" (الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ٢٠٠٨، صفحة ٢١)، ويحيلنا هذا الفهم للتداولية المدمجة إلى النظر في محورين رئيسين تداوليين؛ هما الأفعال الكلامية والسلام الحجاجية.

الأفعال الكلامية:

النفثة الهوائية الصادرة من الرئتين والحاملة للصوت اللغوي المعبر عن الأفكار يمثل فعلاً كلامياً (سيرل، ٢٠٠٦، صفحة ٢٠١) تحفُّ به سمات معينة، وتدور حوله قوى إنجازية وأخر تأثيرية؛ فبالكلام نستطيع إنجاز الأعمال، وبه يمكن ممارسة التأثير في تغيير الأفكار والمعتقدات، ويتعدى ذلك إلى التأثير في السلوك بتعديله أو إطفائه، وتتأني أهمية الفعل الكلامي؛ ممَّا ينتج من القول المتلفظ به من نواتج إنجازية يتضمَّنها القول، وما يتبعها من أبعاد تأثيرية في المتلقِّي أو الواقع؛ وفحوى الفعل الكلامي "أنَّه كلُّ ملفوظ ينهض على نظام شكليِّ دلاليِّ إنجازيِّ تأثيريِّ، فضلاً عن ذلك يُعدُّ نشاطاً مادِّياً نحوياً يتوسَّل أفعالاً قوليةً؛ لتحقيق أغراض إنجازية (كالطلب والأمر والوعد والوعيد...) وغايات تأثيرية تخصُّ ردود فعل المتلقِّي (كالرفض والقبول)" (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، ٢٠٠٥، صفحة ٤٠)، ومن هنا جاءت أقسام الفعل الكلامي على النحو الآتي:

- ١- فعل القول (الفعل اللغوي)، ويُراد به "إطلاق الألفاظ في جُمْل مفيدة ذات بناء نحويِّ سليم، وذات دلالة" (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، ٢٠٠٥، صفحة ٤١)؛ فالفعل القولِي يتضمَّن أبعاداً صوتيةً وتركيبيةً، وأخر دلاليةً ناتجة من علاقة الوحدة المعجمية مع ما يجاورها من الوحدات المعجمية المكوِّنة للتركيب بعيداً عن السياق.
- ٢- الفعل الإنجازيُّ (القوة الإنجازية للفعل القول): لا يخلو أيُّ فعلٍ قولِيٍّ من قوَّة إنجازية يتضمَّنها، فقولنا شيئاً ما يعني أننا قد تصرفنا أو فعلنا شيئاً ما، أو على وجه آخر أنَّ النطق بشيء ما هو حصول تعلق المفعوليةِّ (أوستن، ١٩٩١، صفحة ١١٥)؛ فكثير من الأعمال التي تُنجز بالأقوال، فعندما نوجِّه سؤالاً، أو نجيبه، أو نوجه تحذيراً، أو نعد بوعده، أو نهدي بوعيد بالحقيقة نحن ننجز أفعالاً متضمَّنة بقول (صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، ٢٠٠٥، صفحة ٤٢).
- ٣- الفعل التأثيريُّ: يكون فعل الكلام التأثيريُّ في المستوى الأخير من مستويات أفعال الكلام؛ فالبدائية تكون بفعل القول ثمَّ الفعل الإنجازيِّ، ويليه الفعل التأثيريُّ الذي يتحقَّق حينما يكون للملفوظ أثر في الواقع متجسِّد بسلوك ما أو تغيير عقيدة أو فكرة داخلية (معن، ٢٠١٣، صفحة ٢٣).

ولا يمكن تصوُّر هذه المستويات من الأفعال الكلامية منفصلة عن بعضها، بل هي متداخلة ويخدم بعضها بعضاً، وقد يرد نصُّ متكامل من أجل التأثير بالواقع أو المتلقِّين، وقد أولى الباحثون الأفعال الإنجازية عناية كبيرة وتناولوها وفقاً لأغراضها؛ على النحو الآتي:

١- الأفعال الحكيمية: وتتعلق هذه الأفعال بإصدار الأحكام من أي مؤسسة كانت أو شخص ما بحق ظاهرة أو خلاف بين أطراف متنازعة؛ ولا ينبغي أن نفهم هذه الأفعال بأنها أفعال إلزامية، بل قد ترد على سبيل رأي معين، أو حكماً تقديرياً، ومن تلك الأفعال: اعترف، قيم، تأول، قدر، أثبت، وصف (أوستن، ١٩٩١، صفحة ١٧٥).

٢- الأفعال الإقرارية: وتتضمن هذه الأفعال العمل على وفق ما أقره الشخص على نفسه أو العمل بموجب القوانين المفروضة من السلطة وأقرها الشخص ورضي بها، ومن ذلك إقرارنا بالأحكام الشرعية فإصدار حكم أو تقدير تشريعي يلزمنا بأن نتصرف في المستقبل على ما أملاه ذلك الحكم (أوستن، ١٩٩١، صفحة ١٧٦).

٣- الأفعال التعهدية: وهي الألفاظ التي تحمل في دلالتها التزام بعمل ما؛ يفرضه المتكلم على نفسه في المستقبل، وينطبق ذلك على أسلوب الشرط، وألفاظ الوعود، والعهود، والوعيد وغيرها (صوينت، ٢٠١٠، صفحة ١١٤).

٤- الأفعال السلوكية: هي تلك الأفعال المعبرة عن سلوك محدد، وبمجرد مباشرتها ينتج السلوك، وقد عدّها أوستن مجموعة منتشرة يصعب حصرها، ومن تلك الأفعال: الاعتذاريات، والتهاني، والتعازي، والقسم، والتحدي، وغيرها (أوستن، ١٩٩١، صفحة ١٧٤).

٥- الأفعال الإيضاحية: مجموعة من الأفعال المستعملة لغرض التوضيح، والتعبير عن الرأي بإزاء معروض ما؛ لذلك يمكن توظيفها في عملية الاحتجاجات والنقاشات، وإبداء الرأي (أوستن، ١٩٩١، صفحة ١٧٥).

يلاحظ على هذا التصنيف للأفعال الكلامية تداخل بين تصنيفاتها وصعوبة في تحديد الأفعال الداخلة تحت أي صنف من أصنافها، فمن ذلك الاعتذار هو فعل سلوكي، ويمكن أن نعدّه فعلاً إيضاحياً يعبر عن مشاعر المتكلم، ويفصح عمّا بداخله من إحساس، وكذلك يمكن أن نعدّ الأفعال التعهدية أفعالاً سلوكية مؤجلة الحدوث؛ إذ إنّ حدوثها مشروط بشرط آخر إن وقع وقعت الأفعال، وإن امتنع امتنعت الأفعال.

السلم الحجاجي:

الخطاب أي خطاب يحمل في مضمونه جملة من المعاني والأفكار المنبثقة من أرضية مشتركة بين أركان تكوّنه تهدف إلى الإقناع، ويسير الخطاب على وفق خطة محكمة يرسمها المتكلم في ذهنه يمكن أن يُطلق عليها "خطة التخاطب" (الشاوش، ٢٠٠١، صفحة ٨٩٧/٢)؛ إذ يحدّد فيها المخاطب نقطة الشروع في مخاطبة المخاطب، وبأي الأفكار يشرع في صوغ أفكاره وتحميلها للألفاظ، ولا يكون هذا إلا بعد معرفة طبيعة الموضوع،

وقراءة الواقع قراءة واعية، وإمكان تحديد بعض جوانبه وتوظيفها توظيفاً نافعا لسوق الحجج؛ فنأتي الحجج متتابعة، ويدعم بعضها بعضاً؛ بغية محاجبة قوم ما، ودحض أفكارهم، وإقناعهم بما يُقال.

فالحجج لا تأتي على نحو اعتباطي، بل عملية ترتيبها داخل الخطاب يكون مشروطاً بسلمية معينة وتدرج محدد تفرضه جملة من الأمور أهمها؛ سياق الحال، وثقافة المخاطب، والأساليب اللغوية المتاحة، وأكثرها تأثيراً ثقافة المخاطب ومعرفته ودرايته بتفاصيل الموضوع، ومعرفته بمن يخاطب، وما أكثر الحجج تأثيراً فيه، فالحجج أنماط متعدّدة منها العقلي ومنها النقل، ومنها الاجتماعي، والأخلاقي وغيرها، والعناية بترتيب الحجج داخل الخطاب تُسمى "السلام الحجاجية"، وقد جاء على ذكرها الدكتور طه عبد الرحمن؛ إذ قال: "عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال مزوّدة بعلاقة ترتيبية وموقّية بالشرطين الآتيين:

أ- كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته؛ إذ يلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب- كل قول كان في السلم دليلاً على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى عليه" (عبدالرحمن، ١٩٩٨، صفحة ٢٧٧).

وعُرف أيضاً في هذا الإطار بأنّه: "علاقة ترتيبية للحجج يمكن أن نرمز لها على النحو الآتي:



ن

د

ج

ب

ن = النتيجة

و(د، ج، ب) حجج وأدلة تخدم النتيجة" (الغزوي، ٢٠٠٦، صفحة ١٠).

فالملاحظ في هذه التعريفات أنها تؤكد سمة التراتبية في سوق الحجج المتباينة المشارب بشرط أن هذه الحجج المتباينة تسعى إلى تحقيق نتيجة واحدة يريدتها المحاج، والإطار الجامع لهذه الحجج هو (الفئة الحجاجية) جامعة لشتات الأقوال، وهو ما تصوّره ديكرول للخطاب الحجاجي؛ فهو " نظام قائم على معيار التفاوت في درجات القوة والضعف، وعلى سلمية ممكنة بين الحجّة الأكثر قوّة، والحجّة الأكثر ضعفاً؛ إذ يمكن أن نقول عن متكلم: إنّه وضع فئة حجاجية "حين يعتبر (ح) حجّة أعلى أو أقوى من (ج) بالنسبة ل(م) إذا قبل أن استنتاج (م) من (ج) يتضمّن قبول استنتاج (م) من (ح)، والعكس غير صحيح" (طروس، د. ت، صفحة ٩٥).

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

قبل النظر في تحليل بعض النصوص الكلامية للإمام الكاظم -عليه السلام- لا بدّ من الإشارة إلى أن المسلمين مشتركون في العقيدة بمساراتها العامّة، إلّا أن التفاصيل فيها تباين واختلاف، والتصويب العقديّ في التفاصيل تجتمع فيه أقسام أفعال الكلام القولية والإنجازية والتأثيرية؛ فعدم القول بالتجسيم مثلاً لا يستدعي سلوكاً معيناً، بل الاعتقاد به قولاً يعد إنجازاً وتأثيراً.

وممّا ورد عن الإمام الكاظم -عليه السلام- في هذا المجال مجموعة من الروايات التي تتناول صفات الله تعالى، وكان التركيز منصباً على مسألة التجسيم؛ إذ قد شاعت تلك الشبهة في أذهان الناس بفعل عدد من المتقولين، ولو نظرنا إلى هذه الروايات يمكن أن ضعها في ضمن خريطة محكمة من ناحية تصنيف الإجابة على وفق المقام والمخاطب، فتارة تكون الإجابة عامّة وشاملة وفيها عود إلى القرآن الكريم، واستنطاقه من أجل إيجاد إجابة الشبهة، ومن ذلك ما ورد عن الفضل بن يحيى قال: "سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عن شيء من الصفة، فقال: لا تجاوز عمّا في القرآن" (الكليني، ١٣٦٣، صفحة ١٥٠) (مسند، ١٤٠٩، صفحة ٢٩٦/١).

إنّ نهى الإمام -عليه السلام- الفضل بن يحيى عن عدم مجاوزة القرآن الكريم في تحديد صفة الذات الإلهية يعد فعلاً قولياً ذا قوّة إنجازية، ويترتب عليه تأثير في الفضل وغيره من الشيعة والمسلمين؛ فالإمام -عليه السلام- إمام الشيعة، وهو مفترض الطاعة، ولكلامه أثر، ويمكن أن ندرج هذا النهي تحت نوعين من أنواع الأفعال الإنجازية:

الأول: الأفعال الإيضاحية: التي بها تتجلي حقيقة الأمور، ويجد الباحث عن الحقيقة ضالته، ومظانّ السؤال هنا يجدها الباحث عن الحقيقة في آيات القرآن الكريم، وبما وصف الله تعالى به نفسه، والخروج عن هذا المقدار يوقع الإنسان في المحذور، ف جاء النهي من الإمام -عليه السلام- لتوضيح الحقيقة بما هي، والوقوف عند حدّ رسمه الله تعالى لوصف ذاته.

الثاني: الأفعال السلوكية: السلوك هو المباشرة بعمل ما، والعمل قد يكون بتأدية فعل له أثر في الواقع، وقد يكون الترك فعل؛ فالنهي هنا (لا تجاوز) في الحقيقة سلوك ينبغي للمتلقّي تأديته، وهو التوقّف عن العمل، وتركه، وهو فعل كلامٍ مباشر موجّه من الإمام - عليه السلام - إلى المتلقّي السامع، وإلى من يبلغه الكلام، ويوظّف المتكلم الفعل المباشر "عندما يولي عنايته لتبليغ قصده، وتحقيق هدفه الخطابيّ، ورغبته في أن يكلف المتلقي بعمل ما، أو يوجّهه لمصلحته من جهة، وإبعاده عن الضرر من جهة أخرى، وتوجيهه لفعل مستقبليّ معيّن، ويُفترض أن يتّجه المخاطب بخطابه إلى التّكثير من فائدة المتلقّي، فيستعمل هذه الاستراتيجيات في شكلها الأكثر مباشرة للدلالة على قصده" (حكيمة، ٢٠٠٨، صفحة ١١)، فالنهي عن الفعل فيه من المباشرة المحفوفة بالشدة؛ لأجل إيضاح أهميّة الموضوع، والتحذير من الخوض فيه، وهو أمر يخلو من المرونة؛ إذ إنّ هناك "سياقات لا تتاسبها الخطابات المرنة التي تمنح الأولويّة لمبدأ التهذيب وعوامل التخلّق، ومرد ذلك إلى أسباب كثيرة منها ما يتعلّق بأولويّة التوجيه على التآدّب في خطابات النصّح والتحذير" (الشهري ع.، ٢٠٠٤، صفحة ٣٢٢).

وهل هناك موضوع أهم من الخوض في عقيدة التوحيد وملازماتها! ومن هنا يمكن أن نفهم جواب الإمام الكاظم - عليه السلام - المباشر والمختصر المحفوف بالشدة.

ومن الأمور الملاحظة على جواب الإمام - عليه السلام - أنّه جواب إجماليّ عامّ أعاد فيه المتلقّي إلى مصدر الشريعة ألا وهو القرآن الكريم؛ بوصفه الحجّة الكبرى على المسلمين جميعاً، والأخذ به حجّة لا يصمد أمامه أيّ شكل من الإشكالات، فكأنّما الإمام - عليه السلام - أراد تثبيت الأساس الذي ينطلق منه في هذا المجال، فلا يجوز لأيّ قول أو أيّ دليل أن يخرج عن دائرة القرآن الكريم.

وفي قول آخر للإمام - عليه السلام - "ورد عن عليّ بن محمّد رفعه، عن محمّد بن الفرّج الرخجي؛ قال: كتبت إلى أبي الحسن - عليه السلام - أسأله عمّا قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم في الصورة، فكتب: دع عنك حيرة الحيران، واستعد بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان" (الكليني، ١٣٦٣، صفحة ١٥٣/١) (مسند، ١٤٠٩، صفحة ٢٥٩/١).

يتكوّن نصّ هذه الرواية من ركنين إنشائيين، وآخر خبريّ، ففعليّ الأمر (دع، واستعد) من أساليب الإنشاء، ولو تفحصنا الفعل (دع) لوجدناه متضمّنًا معنى النهي؛ أي اترك الحيرة، ومنشأ الحيرة الذي فيها المخاطب ناتج من القول بالتجسيم أو التصوير للذات الإلهية، وهو أمر لا يجوز، والنهي الملازم للفعل (دع) فعل قوليّ إنجازيّ تأثيريّ، وقد قررنا في المثال السابق أن الترك سلوك.

أما الفعل الثاني (استعذ) فيمكن أن يكون متضمناً لجملة من المعاني؛ منها أن القول الذي أنت عليه فيه مسحة شيطانية، وهذه الاستعانة سيكون انعكاسها السلوكي الابتعاد عن هذين المفهومين؛ التجسيم والتصوير.

والمعنى الثاني الذي يمكن أن نستشفه من هذا الفعل هو الرجوع إلى الله تعالى، ومن مصاديق الرجوع إليه -عز وجل- النظر في كتاب الله العزيز، وهو ما أكدته الرواية الأولى السالفة الذكر (لا تجاوز عمّا في القرآن).

أما الركن الثالث؛ فهو الركن الخبري الذي جاء بأسلوب النفي، فالقول الحق في مسألتي التجسيم والتصوير هو بطلانهما؛ لأنهما لا يتوافقان مع ما ذكره القرآن الكريم.

من المثالين السابقين يمكن أن نخرج بنتيجة مهمة تتلخص بمحورية القرآن الكريم، وسلطته العليا على النصوص والأفهام والاجتهادات، ولا سيما فيما يتعلق بالذات الإلهية وصفاتها وأفعالها، وهو عز وجل قد وصف نفسه في القرآن الكريم بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١)، فنفي المثل يفتح الذهن على ما لا يمكن تصوّره؛ فأى تصوّر يطرق الذهن ليس هو أو مثله.

ومن اللافت أن الوقوف على مفهوم (ليس كمثل شيء) لا يمكن تصوّره؛ والوقوف على ما لا يمكن تصوّره يقع خارج حدود العقل البشري، ومن ثمّ أي شيء نتخيّله ليس هو أو ليس مثله، وهذا المعنى قد وقف عليه الأئمة -عليهم السلام- بكلماتهم؛ وهو أمر يتعلق بخلوص التوحيد، والاعتقاد الأمثل به، ومما ورد عن أمير المؤمنين -عليه السلام- قوله: " وَ كَمَالُ الْإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ"، ولما كان الأئمة -عليهم السلام- ينهلون من منهل واحد تكرر هذا المعنى على لسان الإمام الكاظم -عليه السلام- بقوله: " أَوَّلُ الدِّينَانَةِ بِهِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ".

ولا بدّ لنا أن نحيط خبراً بالسياق الذي وردت فيه هذه العبارات الدقيقة؛ فالكلام كان رسالة موجّهة ومكتوبة إجابة للفتح بن عبد الله يسأله عن التوحيد، وبطبيعة الكتابة ليست كالكلام الشفوي الذي يوظّف فيه المتكلم لغة الجسد والتنغيم في الخطاب، فتكون العبارات الكتابية مكتنزة المعاني، مكثّفة المقاصد، ومن ناحية أخرى السؤال به حاجة إلى إجابة، والإجابة تستلزم التوضيح والإبانة، وهو فعل كلامي يأتي بواسطة الإخبار عن مدارج الإيمان بالتوحيد.

فقد صاغ الإمام -عليه السلام- مفاهيم التوحيد في هذه العبارات على وفق قصديّة سُلَمِيّة محدّدة، وتبدأ بتدرّج من العام إلى الخاص، وعلى نحوين؛ الأوّل المعرفة الأفقيّة إذا جاز التعبير، ومن ثمّ المعرفة العموديّة؛ فالمهم في بداية الإيمان معرفة الله تعالى (أول الديانة معرفته)، وهنا على ما يبدو المعرفة العامّة، التي يمكن أن يتوصّل إليها العباد بالفطرة السليمة وملاحظة الآثار، والتعامل معها بمنطقيّة.

وقد سئل الإمام عليّ - عليه السلام - عن أدنى المعرفة فقال: " الإقرار بأنّه لا إله غيره، ولا شبيه له ولا نظير، وأنّه قديم مثبت موجود غير فقيد، وأنّه ليس كمثله شيء " (الكليني، ١٣٦٣، صفحة ٥١/١)، فمن الرواية الواردة نجد دليلاً على أنّ المعرفة بالله تعالى درجات، وأدناها الإقرار له عزّ وجلّ بالعبوديّة وأن لا إله يُعبد غيره، وعدم وجود الشبيه له، وهو أمر فيه عودة إلى مصدر التشريع؛ أعني به القرآن الكريم، ويمكن أن أعدّ هذه المعرفة معرفة عامّة أو أفقيّة.

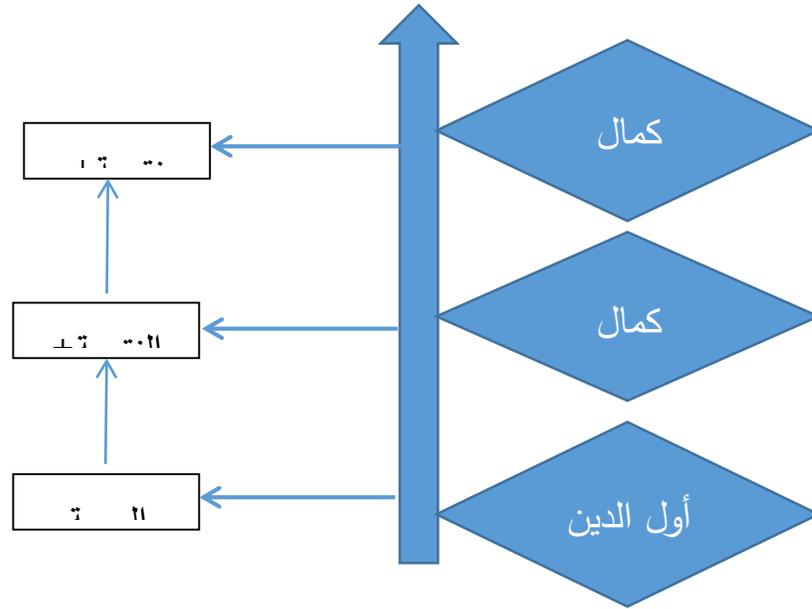
ومن ثمّ يرتقي العبد سلّمة أخرى في مدارج الكمال المعرفيّ بالله تعالى، وهو كمال المعرفة (وكمال معرفته توحيداً)، التي تؤدّي إلى التوحيد، فغياب الشبيه يجعل الإله منفرداً واحداً أحداً، لا شريك له.

ولكن هنا يأتي إشكال مضمونه، ما صفات هذا الإله الواحد المتفرد بالألوهيّة؟

فتجيب السلّمة الثالثة على ذلك (وكمال توحيد نفي الصفات عنه)، العقل البشريّ يميل إلى تكوين صورة عن الأشياء ويخترنها في الذهن؛ فهو يتلقّى المعلومات من الحواسّ، فكلمًا كانت الأشياء متأتية من الحواسّ كانت أكثر رسوخاً في الذهن، ولكن كيف يتعامل العقل على من يحيط بنا، ونتملّس آثاره وجداناً وعقلاً، من ثمّ لا شبيه له ولا نظير؟

هنا تكون الإجابة من الأئمة - عليهم السلام - في إطار التوضيح والإبانة لما ورد في القرآن الكريم، ولما وصف به الله تعالى نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١)، فالتفصيل يكون بإثبات النفي وملازمته لأيّ صفة تخطر في الذهن، وكأنّ مقولة (نفي الصفات عنه) تأسيس يبنّي عليه نفي الشبيه، فيجيء الإمام - عليه السلام - بجملة صفات مسبوقة بالنفي على نحو متدرّج ومتسلسل فيقول: " لا أمد لكونه، ولا غاية لبقائه، لا تشمله المشاعر، ولا تحجبه الحُجُب... ولا مكانٍ ممّا يمتنع منه، ولا افتراق الصانع من المصنوع، والحادّ من المحدود، والربّ من المربوب، الواحد بلا تأويل عدد، والخالق بلا معنى حركة، والبصير لا بأداة، والسميع لا بتفريق آلة، والشاهد لا بمماسّة، والباطن لا باجتان، والظاهر البائن لا بتراخي المسافة، أزلّه نُهيّة لمجاول الأفكار، ودوامه ردع لطامحات العقول " (الكليني، ١٣٦٣، صفحة ٨١/١) (مسند، ١٤٠٩، صفحة ٢٥٨/١) (القرشي، د. ت، صفحة ٢٤١/١).

أورد الإمام - عليه السلام - نصّه المشحون بأسلوب النفي في إطار الشرح والتوضيح والإبانة، بوصفه فعلاً كلامياً تبيّن آثاره في العقيدة، فالتوضيح والإبانة فعل كلامي رُكّب في أسلوب النفي الذي تورّع على مجموعة من الصفات أو الوجودات بسلميّة مقصودة، ويمكن توضيح توالي الحجج وهندستها سلمياً بالخطاطة الآتية:



ومن الحجّة الأخيرة ينطلق النصُّ إلى أفقٍ واسع، لا يمكن تصوّره، ومن يتصوّره فقد وقع في التجسيم؛ لذلك توالى أسلوب النفي، ولو تتبّعناه لوجدناه تكرّر في النصِّ السالف الذكر ثلاث عشرة مرّة، وبتدرُّج محكم، فعبارة (لا أمد لوجوده)، التي ابتدأ بها النصُّ تنفي زمان وجوده، ولا يمكن أن نسأل عن الذات الإلهيّة، ولا أن نتصوّر ذلك لها، فإسقاط فكرة البدايات للأشياء وأصولها الزمانيّة ليست من مختصات الذات الإلهيّة، فكانت بداية النصِّ والسُّلمة الحاجيّة الأولى تجيب عن سؤال البدايات التي يسأل عنها البشر عادة، ثم تأتي السُّلمة الثانية (ولا غاية لبقائه) في ضوء السُّلمة الأولى؛ إذ لا غاية وانتهاء لبقائه، فالخلود الإلهيُّ هو ما يليق بذاته المتعالية.

ومن وجهة نظر أخرى يمكن القول: إنّ العبارتين سلّمة واحدة بمستويين عالجا البدايات والنهايات التي يمكن أن يتصوّرهما البشر لأيّ موجود أو كائن، ونفي ذلك عن الذات الإلهيّة؛ إذ ليس كمثل شيء.

ثمّ تتوالى المنفيّات، فبين من لا يصحُّ السؤال عن بدايته وغايته فهو: (لا تشمله المشاعر)؛ أي لا يمكن أن تحسّ به الحواسّ، فمشاعر الإنسان حواسّه، وهي "وهي الطعم والشمُّ والبصر والسمع واللمس" (المصري، ١٤١٤، صفحة ٩٤/٦)، وعلى الرغم من أنّ الحواسّ قاصرة عن أن تحسّ به إلّا أنّه ظاهر يُرى بعين البصيرة؛ وحاضرٌ في الأمكنة كلّها؛ فهو (لا مكانٍ ممّا يمتنع منه)، بل شاهد شهود الحضور والمعاناة لعباده، ولا يفترق عنهم (افتراق الصانع من المصنوع، والحادّ من المحدود، والربّ من المربوب).

فالتراتبية الخطابية الحاكمة على سؤق الحجج والبراهين قائمة على المحتوى الدلالي، والمقاصد المضمونية اتخذت من أسلوب النفي وتراكيبه أداة تعبيرية ناجعة؛ إذ امتدت مسارات النفي داخل النص منطلقاً من قيمة مفهومية رئيسية؛ يتجلى فيها كمال التوحيد، وهي (نفي الصفات عنه).

" فالنفي إنما هو ردٌّ على إثبات فعليٍّ محتمل حصوله من قبل الغير، فقد كان برقسون يرى أنّ الفكر السالب لا يكون في الكلام إلا إذا كان الأمر متعلّقاً بمواجهة الغير؛ أي حين يكون مدار الأمر على الحجج" (تيتكاه، ١٩٩٨، صفحة ٢٠٠)، فجاء الحجاج بوساطة النفي بوصفه عاملاً حجاجياً لغوياً مؤثراً.

ويستمرّ النفي في النصّ ليطرح مفاهيم ومضامين مفتوحة الدلالات، بل لها ما لا يمكن تصوّره من حمولات دلالية حادة للمفهوم المقصود؛ فالله تعالى واحدٌ لا بمعنى العدد، وخالق ونتيجة خلقه أشياء وكائنات وموجودات غاية في التعقيد، ولكن لا عن حركة متصوّرة، ولا جهد مبذول، وهو البصير السميع الشاهد على ظواهر الأمور وخفاياها، ولكن من دون أدواتي البصر والسمع... إلخ من الظواهر الثابتة له جلّ وعلا، مع نفي الأدوات التي يعقلها الإنسان، ويتصوّرها في ذهنه حتى يصل إلى عبارة (ردع لطامحات العقول).

فالنتيجة تتلخّص بأنّ العقول قاصرة عن تصوّر ماهية الذات الإلهية، ومهما كانت العقول طامحة، وذات خيال واسع، ولها القدرة على بناء تصوّرات عن الغيبات إلا أنّ طموحها سيقف عن حدٍّ لا يمكنه تجاوزه، وسيردع عمّا يتعلّق بالذات الإلهية، ومن الملاحظ هنا أنّ التعبير جاء بلفظ اسم الفاعل (طامحات)، وهو "صفة تُؤخذ من الفعل المعلوم لتدلّ على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت" (الغلاييني، ٢٠٠٧، صفحة ١٦٠)، فالتفكير والخيال وإن كان مستديماً، والعقول وإن تقدّمت في مراتب العلم لم تزل منكفئة على نفسها في تحديد ماهية الذات؛ ولا سيّما إذا علمنا أنّ التصوّرات العقلية لا بدّ لها من أن تُلبس الأمر الغيبي لبوس المحسوس لكي تقرّبه، وهو ما يُسمّى في اللسانيات المعرفية بـ الاستعارة الأنطولوجية؛ أي " ربط أنساق وموضوعات مجرّدة اعتماداً على أنساق فيزيائية محسوسة" (لايكوف و جونسون، ٢٠٠٩، صفحة ٤٥)، وهو أمر قد حسّمته النتيجة الإلهية في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١).

ويلحظ المتنبّع لهذا النصّ وغيره من النصوص الكلامية أنّ الحجج تتساق بفعل كلامي توضيحيّ يسعى عبره الإمام -عليه السلام- إلى تثبيت حقيقة التوحيد، ونفي الأبعاد الجسميّة؛ بل نفي كلّ ما يمكن تصوّره عن الذات الإلهية.

وممّا ورد عن الإمام الكاظم -عليه السلام- ما ذكره الطبرسي في كتابه الاحتجاج عن "يعقوب بن جعفر، عن أبي إبراهيم -عليه السلام- أنّه قال: لا أقول إنّه قائم فأزيله عن مكان، ولا أحدهُ بمكان يكون فيه، ولا أحدهُ أن يتحرّك

في شيء من الأركان والجوارح، ولا أحده بلفظ شق الفم، ولكن كما قال عز وجل: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ بمشيئته من غير تردد في نفس، صمداً فرداً لم يحتج إلى شريك يدبر له ملكه، ولا يفتح له أبواب علمه" (الطبرسي، ١٣٨٦، صفحة ١٥٦).

يلحظ المنتبِع لهذا القول العميق الصادر من الإمام - عليه السلام - أنه تدرّج في إقرار نفي الجسميّة عن الذات الإلهيّة بأقوال متعدّدة ومتسلسلة؛ فابتدأ بأنّه غير قائم، والقائم يقتضي وجوده في مكان وزمان محدّدين؛ أي قائميّته في مكان ما تدعو إلى خلوّ الأمكنة الآخر منه، ومن هنا جاء نفي حدّه بمكان في الفقرة الثانية من قول الإمام عليه السلام، فإنّ هو ليس بجسم، ومن ثمّ يأتي توضيح ذلك؛ إذ لا حركة جسميّة له، ولا أركان مادّيّة ولا جوارح، بل لا يمكن أن يوصف بكلام يخرج من فم، إذن ما القول في شأن تنظيم الكون وإدارة أموره؟

يحيلنا الإمام - عليه السلام - إلى مصدر التشريع القرآن الكريم، فحركة الكون وتنظيم أموره ليس بها حاجة إلى تصوّر الجسميّة من الخالق العظيم المتقن صنعه، وإنّما أمره معقود بين الكاف والنون من لفظ (كن)، فعلمه وقدرته وفردانيّته عين ذاته.

من هنا نلاحظ التراتب المنطقيّ في سوق الحجج؛ إذ لا يمكن السيطرة على هذا الكون وإدراك أسراره بالعقل المحض الذي يعد من مصادر الإمداد المعرفي في أصل الخلقة الإلهيّة، بل لا بدّ من الاستناد إلى قوّة غيبية تخبرنا بما به حاجة لنا، وقد تمثّلت تلك القوّة بالوحي وما أنزله الله تعالى على نبيّه الكريم صلّى الله عليه وآله.

خاتمة البحث:

- ١- تسعى التداولية المدمجة إلى التركيز على الحجج والبراهين التي تتضمنها مقاصد الأقوال، ومحاكمتها على أساس قوّتها الإنجازيّة والتأثيريّة، وبسلميّة مقصودة.
- ٢- تتحقّق القوّة الإنجازيّة والتأثيريّة في الجانب العقديّ نظرياً وفي بعض الأحيان لها أثر سلوكيّ طقوسيّ.
- ٣- هناك حجج تأسيسية قرآنيّة أقرّها القرآن الكريم توضّح أطر التعامل مع الذات الإلهيّة؛ فلا يخرج القول فيها عمّا أقرّه القرآن الكريم، وبما وصف الله تعالى به نفسه.
- ٤- انبنت الحجج على أساس أفعال الكلام الإنجازيّة التوضيحية الشارحة المبيّنة لما أقرّه الله (عزّ وجلّ) على نفسه في القرآن الكريم؛ أعني قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: ١١).

- ٥- استندت الحجج إلى أسلوب النفي بوصفه عاملاً تركيبياً حجاجياً، له نقطة شروع تتمثل بالآية المباركة السالفة الذكر، ثم امتدَّ أسلوب النفي إلى نفي الصفات، التي بها يصل العبد إلى كمال التوحيد.
- ٦- نفي الصفات يؤدي إلى مفهوم نفي الجسميّة، وهو من واجبات الاعتقاد بالذات الإلهيّة، ونفي الجسميّة يخرج الذات عن التصوُّر، وأوهام العقول.

مراجع

القرآن الكريم

١. ابن منظور المصري. (١٤١٤). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
٢. أبو بكر العزاوي. (٢٠٠٦). *اللغة والحجاج* (المجلد الأول). المغرب: العمدة للطبع.
٣. أبو حامد الغزالي. (١٩٨٥). *جواهر القرآن* (المجلد الأول). بيروت: دار إحياء العلوم.
٤. أحمد مداس. (٢٠٠٩). *لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري* (المجلد الثانية). الأردن: جدارا للكتاب العالمي.
٥. إدريس مقبول. (٢٠٠٦). *الأسس الابدستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيوييه* (المجلد الأول). الأردن: جدارا للكتاب العالمي.
٦. الإمام الكاظم مسند. (١٤٠٩). *عزيز الله العطاردي*. طهران: المؤتمر العلمي للإمام الرضا.
٧. الشيخ الكليني. (١٣٦٣). *الكافي*. طهران: دار الكتب الإسلامية.
٨. الطبرسي. (١٣٨٦). *الاحتجاج*. النجف الأشرف.
٩. العربي ربيعة. (٢٠ ديسمبر، ٢٠٠٤). *الحد بين النص والخطاب*. علامات،.
١٠. آن روبل و جاك موشلار. (٢٠٠٣). *التداولية اليوم علم جديد في التواصل* (المجلد الأول). (سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، المترجمون) بيروت: دار الطليعة.
١١. باقر شريف القرشي. (د. ت). *حياة الإمام موسى بن جعفر*. الكاظمية: العتبة الكاظمية المقدسة.
١٢. بفرومة حكيمه. (٢٠٠٨). *دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم دراسة تداولية*. الخطاب.
١٣. بنعيسى أزايبط. (٢٠٠٨). *مداخلات لسانية مناهج ونماذج*. مكناس: كلية النداب والعلوم الإنسانية.
١٤. بنعيسى أزايبط. (د ت). *البعد التداولي في الحجاج اللساني استثمار التداولية المدمجة*. بيروت: دار ابن النديم.

١٥. جاك مشلار، و آن ريبول. (٢٠٠٨). القاموس الموسوعي للتداولية. تونس: المركز الوطني للترجمة.
١٦. جون أوستن. (١٩٩١). نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام. طرابلس: أفريقيا الشرق.
١٧. جون سيرل. (٢٠٠٦). العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي (المجلد الأول). (سعيد الغامدي، المترجمون) الجزائر: دار الاختلاف.
١٨. صابر الحباشة. (٢٠٠٨). التداولية والحجاج مداخل ونصوص. دمشق: دار صفحات.
١٩. صابر الحباشة. (٢٠١٣). مسالك الدلالة في سبيل مقارنة المعنى (المجلد الأول). دمشق: دار صفحات.
٢٠. صلاح فضل. (١٩٩٢). بلاغة الخطاب وعلم النص. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
٢١. طه عبدالرحمن. (١٩٩٨). اللسان والميزان أو التكوثر اعقلي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
٢٢. ظافر الشهري. (٢٠٠٤). استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية (المجلد الأول). بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٣. عبد الرحمن بن خلدون. (٢٠٠٩). مقدمة ابن خلدون (المجلد الأول). القاهرة: مكتبة ابن سينا.
٢٤. عبد الهادي ظافر الشهري. (٢٠٠٤). استراتيجيات الخطاب دراسة لغوية تداولية (المجلد الأول). بيروت: دار الكتاب الجديد.
٢٥. علي الشبعان. (٢٠١٠). الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل في نماذج ممثلة من من تفسير سورة البقرة (المجلد الأول). بيروت: دار الكتاب العربي المتحدة.
٢٦. غروتندروست و فرانز فان إمرن، غروب. (٢٠١٦). نظرية نسقية في الحجاج المقاربة الذريعية الجدلوية. (عبد المجيد جحفة، المترجمون) بيروت: دار الكتب المتحدة الجديدة.
٢٧. فليب بلانشيه. (٢٠١٢). التداولية من أوستن إلى غوفمان (المجلد الأول). (صابر الحباشة و، المترجمون) الأردن: عالم الكتب الحديث.
٢٨. لايكوف، و مارك جونسون. (٢٠٠٩). الاستعارات التي نحيا بها (المجلد الثانية). دار توبقال.
٢٩. ليبرمان تيتكاه. (١٩٩٨). الحجاج أطره ومنطقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج- الخطابة الجديدة ليبرمان وتيتكاه ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. تونس: جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية.

٣٠. محمد الشاوش. (٢٠٠١). أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص (المجلد الأول). تونس: المؤسسة العربية.
٣١. محمد طروس. (د. ت). النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللاسنية. د. ط: دار الثقافة للنشر.
٣٢. محمد محمد يونس. (٢٠٠٤). مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب (المجلد الأول). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
٣٣. مسعود صحراوي. (٢٠٠٥). التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية (المجلد الأول). بيروت: دار الطليعة.
٣٤. مسعود صحراوي. (٢٠١٤). في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر (المجلد الثانية). الأردن: عالم الكتب الحديث.
٣٥. مشتاق عباس معن. (٢٠١٣). الاداء الصوتي للمسكوكات القرآنية مقارنة تداولية مدمجة في ضوء علم اللغة المقامي (المجلد الأول). بغداد: دار الفراهيدي.
٣٦. مصطفى الغلاييني. (٢٠٠٧). جامع الدروس العربية. مصر.
٣٧. مؤيد آل صوينت. (٢٠١٠). الخطاب القرآني دراسة في النبع التداولي (المجلد الأول). بيروت: دار الحضارة.
٣٨. نجاح فاهم. (٢٠١٦). تحرك النص نحو الخطاب. بحث مخطوط.
٣٩. نعمان بوقرة. (٢٠٠٩). اللسانيات اتجاهها وقضاياها المعاصرة (المجلد الأول). إربد: عالم الكتب الحديث.